تمهيدا للتصويت على الشكل النهائي له

«تنمية الموارد البشرية» انتهت من الاستماع للمرئيات الحكومية بشأن مقترحات تعديل التركيبة السكانية

اجتمعت لجنة تنمية الموارد البشرية امس لاستكمال مناقشة الاقتراحات بقوانين النيابية في شأن معالجة التركيبة السكانية مع الجهات الحكومية.

وتوقع مقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين في تصريح صحفي بمجلس الأمة أن اجتماع امس هو آخر اجتماع للاستماع إلى المرئيات الحكومية تمهيدا للتصويت على الشكل النهائي لاقتراح تعديل التركيبة السكانية وإصلاح اختلالاتها.

وبين أنه حصل تلاق بين اللجنة وممثلي هيئة القوى العاملة والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على أمور وملاحظات قيمة عدة.

وأوضح أن أهم الملاحظات التي تم التوافق عليها، ضرورة إشراك الجهات التعليمية مثل التعليم العالي و(التطبيقي) في اللجنة العليا التي ستحدد نسب العمالة الوافدة على اعتبار أنهم سيقدمون البرامج التعليمية التي تنتج العمالة الوطنية في المهن والحرف المطلوبة بسوق العمل.

جانب من اجتماع لجنة تنمية الموارد البشرية

وأضاف الشاهين أنه تم الاتفاق أيضا على أن تكون الاستثناءات التي توضع في القانون بشأن أبناء الكويتيات والدبلوماسيين والعسكريين مصحوبة بشروط وقيود حتى لا تكون هذه الاستثناءات بوابة واسعة تفرغ القانون من محتواه.

وأكد أنه تم التوافق أيضا على أنه يجب ألا تكون العقود الحكومية والتنموية والعمالة المنزلية مطلقة وغير مقيدة.

واستطرد الشاهين قائلا «نتحدث عن 140 ألف عامل في العقود التنموية و400 ألف عامل في العقود الحكومية و744 ألفا على بند العمالة المنزلية، موضحا أن هذه الأرقام تمثل 29 في المئة من إجمالي سكان الكويت و41 في المئة من إجمالي غير الكويتيين في البلاد.

وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من عقد اجتماع وحيد للتصويت على الجسم النهائي للاقتراح بقانون تمهيدا لإدراجه على جدول أعمال المجلس، مؤكدا أن اللجنة استمعت للمرئيات الحكومية عدا وزارة العدل التي تنتظر اللجنة منها كتابا رسميا فيما يتعلق بالشق الجنائي والعقوبات.

الشاهين: ترقية المتقاعدين المدنيين إلى الدرجة الوظيفية الأعلى أسوة بالعسكريين

أسامة الشاهين

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة قال في مقدمته: يمثل الموظفون الكويتيون العاملون في القطاع الحكومي بدولة الكويت شريحة كبيرة ومهمة في المجتمع، ونظراً لضرورة تقدير الموظفين الذين بذلوا حياتهم الوظيفية في خدمة الجهات التي يعملون بها، خصوصا بين صفوف أصحاب التقارير المتميزة طوال فترة عملهم.

لذا وجب منح هذه الشريحة الواسعة من الموظفين المتقاعدين، الذين أفنوا حياتهم الوظيفية في خدمة وطنهم العزيز الدرجة الوظيفية التالية ضمن إجراءات التقاعد، وذلك حرصا على تحفيز الموظفين العاملين بالدولة، ولتكريمهم معنوياً ودعمهم مادياً بزيادة المعاش التقاعدي لهم.

ونص الاقتراح على الآتي:

« ترقية المتقاعدين الكويتيين إلى الدرجة الوظيفية التالية في حال التقدم للتقاعد، أسوة بالعسكريين العاملين في الدولة».

مؤكدا أن الشيتان يحظى بدعم شعبي

الدمخي : على رئيس مجلس الوزراء التمسك بالوزراء الإصلاحيين

عادل الدمخي

طالب النائب د. عادل الدمخي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بالتمسك بالوزراء الإصلاحيين، مؤكدا أن وزير المالية براك الشيتان يحظى بدعم شعبي، إضافة إلى نيله ثقة مجلس الأمة مرتين.

وقال الدمخي في تصريح صحفي بمجلس الأمة «أسأنا ما سمعناه عن محاولة الضغط على وزير المالية براك الشيتان من بين الوزراء لتقديم استقالته، ثم تقديم الاستقالة ووضعها بين يدي رئيس الوزراء رغم نيل هذا الوزير الثقة مرتين في مجلس الأمة».

وأضاف « رغم ذلك هذا الوزير الذي يحظى بالدعم الشعبي والنيابي تتم محاولة الضغط عليه للاستقالة لمجرد إرضاء أطراف معينة، مشددا على ان «العمل بهذه الطريقة لا يتوافق مع أي برنامج إصلاحي تنادي به الحكومة».

وطالب الدمخي سمو رئيس مجلس الوزراء بالحفاظ على الدعم الشعبي والنيابي والاستمرار على طريق الإصلاح وعدم الاستجابة للضغوط، مؤكدا انه «لا يمكن أن من يقود البلد كحكومة وسلطة تنفيذية يستجيب للضغوط بهذه الطريقة».

وأكد أن الجدية في الإصلاح يفترض ان تظهر بتمسك رئيس الوزراء بالوزراء الذين يرى فيهم الإصلاح، متسائلا عن السبب في عدم طلب استقالة وزراء آخرين قدم لهم أيضا أكثر من استجواب.

وقال ان «محاولات التحذير والتخويف نجح مستخدموها في العهد الحكومي السابق، مطالبا رئيس الوزراء بالتمسك بطريق الإصلاح والوزراء المصلحين وعدم الاستجابة لهذه الضغوط مهما بلغت قوتها».

الدلال يسأل باسل الصباح عن ديون الكويت للمستشفيات الأمريكية

محمد الدلال

قدم النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير الصحة باسل الصباح عن ديون الكويت للمستشفيات الأميركية.

وطلب الدلال إفادته بصحة ما جاء في الصحافة الأمريكية بشأن ديون الكويت لعدد المستشفيات الامريكية، وإن كان الادعاء صحيحا فكم هو المبلغ الحقيقي المطالب به؟ وما أسباب عدم السداد إذا كانت المطالبات صحيحة قانونياً؟

تتمات

واشنطن : لا ضغوط

التطبيع مع إسرائيل ، وهو قرار سيادي لكل دولة، والامارات رأت في التطبيع مع إسرائيل خدمة لمصالحها الاقتصادية والسياسية .

وقال ان الأزمة الخليجية صعبة الحل وتؤثر سلبا على التهديدات التي تواجهها المنطقة، ومحاولاتنا لايجاد حل للأزمة الخليجية لم يكن بعيدا عن الدور الكويتي .

أضاف إن موقف روسيا والصين مخيب للآمال ، وسنبذل كل جهد لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي.

ولفت شينكر إلى أنه «إذا لم يتم تمديد حظر السلاح على إيران فذلك سيكون بمقدرتها على شراء الأسلحة وستكون المنطقة معرضة للتعديل والخطر أكثر مما نراه الآن».

وأكد أنه «من الصعب القدوم إلى المنطقة وعدم التطرق للمواضيع الإقليمية».

وأشار إلى مزايا عديدة للاتفاق الإسرائيلي الإماراتي، من أهمها خلق تنسيق وتفاهم لمواجهة الخطر الإيراني.

وكان وزير الخارجية وزير الدفاع بالإنابة الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد، قد استقبل أمس الأحد، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر ، والوفد المرافق له.

وتم خلال اللقاء بحث العلاقات التاريخية الوثيقة والوطيدة التي تربط دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية ، واستعراض آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية وأبرز التطورات الراهنة في المنطقة.

يذكر أن شينكر بدأ جولة شرق أوسطية تشمل الكويت وقطر ولبنان، في 28 أغسطس الحالي وتستمر حتى 4 سبتمبر المقبل، وفق ما أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في بيان الجمعة.

الشيتان : حاجة

ألا تزيد قيمة الدين العام عن 60 في المئة من الناتج المحلي حتى تتمكن الأجهزة المالية من الإنفاق المناسب.

ولفت الشيتان إلى أن أعضاء اللجنة المالية طرحوا العديد من الملاحظات المهمة ، من بينها جدولة الدين على ان تكون سنوية ، وأن تتم الآلية وفقاً للعجوزات التي ستظهرها نتائج الحساب الختامي لكل سنة مالية.

وأوضح أن الحكومة تلقت من اللجنة مقترحاً بتخفيض سقف الدين العام والآجال لمدد الاقتراض، وستتم دراسة هذا المقترح من قبل الحكومة والرد على اللجنة كتابة.

وأوضح أنه سيتم إقرار هذا المشروع عن طريق التعاون الحكومي – النيابي ، لكي تتمكن الحكومة من الصرف على النفقات الخاصة بالموازنة العامة.

وشكر الشيتان النواب الذين تفهموا حاجة الدولة لمثل هذا القانون ومنح الحكومة فرصة لمدة أسبوعين للنظر في الملاحظات التي تم طرحها بالجلسة السابقة ، لمناقشتها وإيجاد الحلول المناسبة .

من ناحيتها ذكرت رئيسة اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم ، أن الاجتماع كان مخصصًا لمناقشة قانون الحكومة للدين العام ، والذي يتيح لهم أخذ قرض بقيمة 20 مليار دينار لمده ٣٠ عامًا، والذي سبق أن رفعت اللجنة تقريرها بشأنه إلى مجلس الأمة ، وطلب الوزير سحب المشروع لمدة أسبوعين لكي يتم تدارسه مع الفريق الفني واللجنة المالية.

وأعلنت الهاشم عن تقديم اللجنة لوزير المالية رؤية واضحة وتصورًا كاملًا لتطبيق قانون الدين العام ، بقيمة تصل إلى 10 مليارات دينار فقط ، وبمدة تصل إلى 3 سنوات وآجل الاستحقاق إلى 10 سنوات ، على أن يعاد النظر في مدد القانون وأجله خلال 3 سنوات.

أضافت أنه تم ربط ذلك بشرط أن يقدم الوزير القادم رؤية إصلاحية كاملة ، تقوم على تخفيض المصاريف وزيادة الإيرادات وخطة واضحة بآليات السداد لخدمة الدين وسداد أصله».

ونوهت إلى أن مهلة المجلس للوزير تنتهي في 7 سبتمبر المقبل، واعتبرت أن نواب المجلس رفضوا هذا القانون خلال الجلسة الماضية ، لعدم وجود قصص نجاح سابقة للحكومة على مدى سنوات في إدارة الدين العام ، ومعالجة الهدر المالي الموجود في جسد الدولة».

أضافت أن الحكومات السابقة أثقلت كاهل الدولة بإنشاء هيئات ومؤسسات وتعيينات صرفت مبالغ كبيرة، إضافة إلى عدم توريد الأرباح المحتجزة من قبل الجهات التابعة لها».

وتابعت أن «الحكومة الحاليّة تريد الاستدانة بمبالغ مالية كبيرة لسداد العجز الحالي ، مما يعني أنها تريد أخذ قرض لسداد عجز عن سداد التزاماتها، مشيرة إلى أن وزير المالية لم يقدم تصورات أو حلولاً أخرى بعيدًا عن الاستدانة.

وقالت الهاشم : «نحن كمشرعين ليس من مهامنا تقديم تصورات إلا أننا تعاونا كوننا جزءًا من منظومة في السلطات الثلاث ولذلك سنعطي حلولاً وتصورات واضحة يتم نقاشها».

وأشادت الهاشم بالفريق الفني لوزارة المالية قائلة « وجدنا عند مناقشتهم في غياب الوزير في اجتماع سابقة فكرًا وذهنًا صافيًا، معتبرة أن تشكيل لجنة للتحفيز الاقتصادي برئاسة محافظ البنك المركزي دليل على ثقة سمو رئيس مجلس الوزراء فيه.

أضافت أن «اللجنة معنية بمراجعة الاختلالات التي يعانيها اقتصادنا الوطني ، بما في ذلك ما ورد في الوثيقة الاقتصادية التي تم سحبها والإجراءات المقترحة لخفض المصروفات ، وإعداد برامج عمل متكامل للإصلاح المالي والاقتصادي يرتكز على معالجة الهدر والمصروفات غير المبررة وتعزز الاقتصاد الوطني».

الدمخي للرئيس الخالد

وطالب الدمخي سمو رئيس مجلس الوزراء بالحفاظ على الدعم الشعبي والنيابي والاستمرار على طريق الإصلاح وعدم الاستجابة للضغوط، مؤكدا انه «لا يمكن أن من يقود البلد كحكومة وسلطة تنفيذية يستجيب للضغوط بهذه الطريقة».

وأكد أن الجدية في الإصلاح يفترض ان تظهر بتمسك رئيس الوزراء بالوزراء الذين يرى فيهم الإصلاح، متسائلا عن السبب في عدم طلب استقالة وزراء آخرين قدم لهم أيضا أكثر من استجواب.

وقال ان «محاولات التحذير والتخويف نجح مستخدموها في العهد الحكومي السابق ، مطالبا رئيس الوزراء بالتمسك بطريق الإصلاح والوزراء المصلحين وعدم الاستجابة لهذه الضغوط مهما بلغت قوتها».

«الصحة» : 412 إصابة

كما أكدت الوزارة شفاء 657 إصابة ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء من مرض «كوفيد19-» 76650 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عب الله السند ، إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها ، وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وذكر أن الإصابات توزعت حسب المناطق الصحية بواقع 120 حالة في منطقة الاحمدي الصحية ، و81 حالة في منطقة الفروانية ، و80 حالة في منطقة حولي ، و76 حالة في منطقة الجهراء ، و55 حالة في منطقة العاصمة.

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 89 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد19-» ،وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7456 حالة.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية بلغ 2490 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 614129 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

«القوى العاملة»

مسجلين على الملف دون اشتراط إرفاق شهادة تحويل الأجور حتى نهاية العام الجاري.

وقال الموسى إن التعميم الصادر يشترط ألا يكون هناك ثمة إيقاف على الملف، علمًا بأن إجراء هذه المعاملات سيتم من خلال سجل خاص داخل الإدارة بموافقة مدير إدارة خدمة أصحاب الأعمال، ويتم تقديم تعهد من صاحب المشروع يتضمن وفاؤه بحقوق العمالة المسجلة لديه.

أضاف أن هذا التعميم ينتهي العمل به في تاريخ 2020/12/31، مع الالتزام في الوقت ذاته بالضوابط الموضوعة لانتقال العمالة من مشروع صغير أو متوسط إلى آخر، والمشار إليها بالقرار الإداري رقم 712 لسنة 2017 في شأن ضوابط تحويل العمالة المسجلة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي حددها في مرور ثلاث سنوات من تاريخ صدور إذن العمل، وأن يكون التحويل لدى صاحب مشروع صغير أو متوسط آخر، وأن يسمح تقدير الاحتياج لصاحب العمل الجديد بإضافة عمالة جديدة إلى ملفه.

«المعلومات المدنية»

المواطنين حاليا يتم خلال 24 ساعة ، اذا لم يكن عليها موانع اصدار أو تحتاج الى مراجعة مركزية كمعاملات تغيير العنوان.

وأضاف ان الهيئة أصدرت آخر دفعة من بطاقات العمالة المنزلية «مادة 20» خلال عطلة نهاية الاسبوع بعدد 26 ألف بطاقة ، ليصبح إجمالي ما تم إصداره منذ استئناف العمل في الخامس من يوليو نحو 115 ألف بطاقة للعمالة المنزلية.

ولفت إلى أنه سيتم توزيع البطاقات على فروع الهيئة في المبنى الرئيسي بجنوب السرة وفرعي الجهراء والاحمدي خلال هذا الاسبوع.

وذكر انه تم اصدار 190 ألف بطاقة مدنية للوافدين منذ استئناف العمل ليصبح إجمالي ما تم إصداره 410 آلاف بطاقة مدنية ، لافتا إلى أنه سيتم التركيز على إصدار بطاقات الوافدين في المرحلة المقبلة.

وأشار الى أن تطبيق «هويتي» يغني عن البطاقة المدنية في جميع المعاملات الحكومية والقطاع الخاص بناء على قرار مجلس الوزراء بالاضافة إلى مميزات اخرى كالتصديق والتوقيع الالكتروني.

ميليشيات مصراتة

إلى اليوم الاثنين، وأثار الخلاف بطلبه أن يكون التحقيق علنيا.

واتسعت الفجوة بين السراج ووزير داخليته باشاغا، حتى وصلت إلى نقطة اللاعودة، بعدما قرّر الأول توقيف الوزير عن العمل وأمر بإجراء تحقيق بشأن الاعتداءات التي استهدفت المتظاهرين، وذلك في أعقاب اتهام باشاغا ميليشيات تابعة للسراج بمهاجمة المحتجين السلميين، كما قام باستبعاده من اجتماعين أمنيين رفيعي المستوى.

وقبل تحديد موعد التحقيق مع باشاغا، الرجل القوي والصاعد في مصراتة والمرتبط بجماعة الإخوان المسلمين القريبة من تركيا، احتمى كل منهما بميليشيات مسلحة لحراسته، حيث تقف ميليشيات مصراتة خلف باشاغا ضد ميليشيات طرابلس الداعمة للسراج، ما زاد من احتمالية اندلاع صدام مسلح بين هذه الميليشيات.